الحكومة تقرر: إعادة موظفي دير الزور إلى المحافظة بعد نهاية العام الدراسي

تمديد إعفاء مستوردات القطاع العام من إيران من الرسوم

| الوطن

أقر مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس برئاسة حسين عرنوس خطة لتحسين الواقعين الخدمي والتنموي في محافظة دير الزور تتضمن تعزيز منظومة النقل الداخلي وزيادة عدد آليات النظافة وتحسين الحالة الفنية لطريق دير الزور–البوكمال وصيانة طريق المطار.

كما تشمل الخطة تأمين مستلزمات العملية التعليمية بكل مراحلها واستكمال مشروع ري القطاع السابع ومشروع ١٣٠٠ هكتار والإسراع بتأهيل المؤسسات الخدمية وتعزيز عمل الشركات الإنشائية.

ووافق المجلس على فتح مكتب للخدمات القنصلية ودائرة لخدمات العاملين في دير الزور وإعادة تأهيل مديرية المال وتقديم الدعم اللازم والتسهيلات للقطاع الصحي وتأمين الكوادر الطبية وتأهيل قصر العدل وبناء المحكمة الإدارية وتفعيل عمل المصارف.

ووفق الخطة تم إقرار إعادة الموظفين من أبناء المحافظة إلى أماكن عملهم بعد نهاية العام الدراسي الحالي على أن يتم فرز المهندسين من أبنائها إليها خلال الفرز القادم.

وأكد عرنوس أهمية بذل جهود مضاعفة لتنشيط عمل المديريات الخدمية في المحافظات خلال فصل الشتاء والإسراع في التجاوب مع شكاوى المواطنين وإجراء الصيانات المستمرة للخدمات ومحاسبة المقصرين، مشدداً على ضرورة ابتكار حلول لكل التحديات والصعوبات وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

واعتمد المجلس «الكود» السوري لأنظمة وتطبيقات تسخين المياه بالطاقة الشمسية بهدف تمكين المهندسين الدارسين من إجراء التصميم المناسب لأنظمة التسخين الشمسي وفق معايير وأسس هندسية صحيحة.

ووافق المجلس على خطة وزارة الزراعة لمتابعة تعويض المزارعين المتضررين من الحرائق من خلال تخصيص ٢٤٦١٢٦ غرسة توزع مجاناً واستخدام الآليات الزراعية في استصلاح الأراضي المحروقة وصرف مكافأة مالية بقيمة ٣٠ ألف ليرة للعاملين في اللجان الرئيسة والفرعية والبالغ عددهم ١٣٣٠ عاملاً.

كما وافق المجلس على مشروع بلاغ خاص بآلية جمع وفرز وتسليم النفايات الورقية الناتجة عن العمل في الجهات العامة بهدف الاستفادة من الموارد المتاحة والتخفيف ما أمكن من كميات النفايات وخاصة الورقية التي يمكن الاستفادة منها وإعادة استخدامها في بعض الصناعات، وعلى تمديد العمل بقرار إعفاء مستوردات القطاع العام من إيران من الرسوم القنصلية والرسوم الأخرى لفترة جديدة.

ووافق مجلس الوزراء على استكمال تنفيذ جسر ٨ آذار على نهر الغفقة في طرطوس ومتابعة تنفيذ مشروع بناء وإكساء ملحق مدرسة هدى شعراوي في دمشق، إضافة إلى العديد من المشاريع التنموية والاستثمارية في عدد من المحافظات.

القيود على السفر تخفف الطلب على وقود الطائرات

| الوطن

ارتفعت أسعار النفط، يوم أمس، لكن المكاسب توقفت بسبب مخاوف المستثمرين إزاء الطلب على النفط بعد عودة أوروبا وآسيا لفرض قيود وسط زيادة في حالات الإصابة بفيروس كورونا.

وقال إدوارد مويا، كبير المحللين في مؤسسة «أوانداء»: «المتعاملون في الطاقة لا يريدون المراهنة على (أوبك+)، لكن المخاطر القصيرة المدى، من أوميكرون إلى تشديد مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) السياسة النقدية، تثبت جميعها أن لها تأثيراً سلبياً للغاية على توقعات أسعار النفط على الأمد القصير».

وتشدد حكومات حول العالم، من بينها بريطانيا والنرويج، القيود لوقف انتشار المتحور أوميكرون، ومنها تقليص الرحلات الجوية وإلغاء فعاليات، مما أثار مخاوف بشأن الطلب على النفط.

ومع ذلك، رفعت منظمة «أوبك» توقعاتها للطلب العالمي على النفط للربع الأول من عام ٢٠٢٢ والتزمت بجدولها الزمني للعودة إلى مستويات ما قبل الجائحة من الإنتاج، قائلة إن أوميكرون سيكون له تأثير طفيف وقصير.

وأفادت وكالة الطاقة الدولية بأن ارتفاع حالات الإصابة بكورونا وظهور أوميكرون سيحدان من الطلب العالمي على النفط، لكن الصورة الأوسع تشير إلى أن الإنتاج المتزايد سيتجاوز الطلب هذا الشهر.

وقالت الوكالة، ومقرها باريس، إنه «من المتوقع أن يبطئ ارتفاع حالات كوفيد–١٩ التعافي الجاري في الطلب على النفط، لكنه لن يوقفه». وأضافت: «إجراءات الاحتواء الجديدة التي فرضت لوقف انتشار الفيروس سيكون لها تأثير أخف على الأرجح على الاقتصاد، مقارنة بموجات كوفيد السابقة».

وتابعت الوكالة: إن الولايات المتحدة ستكون المسؤولة منفردة عن أكبر زيادة في الإنتاج للشهر الثاني على التوالي، مع تسارع أعمال الحفر والتنقيب هناك.

وفي العام المقبل قد تسجل السعودية وروسيا مستويات قياسية في الإنتاج السنوي إذا أنهت مجموعة «أوبك+» خفض الإنتاج المتفق عليه بالكامل.

وعندئذ قد يقفز المعروض النفطي العالمي بمقدار ٦,٤ ملايين برميل يومياً في العام المقبل، بالمقارنة بارتفاعه ١,٥ مليون برميل يومياً في ٢٠٢١.

وخفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها للطلب على النفط هذا العام والعام المقبل بمقدار مئة ألف برميل يومياً كل عام، فيما يرجع في أغلبه إلى تراجع محتمل في استخدام وقود الطائرات نتيجة للقيود الجديدة على السفر.

وصعدت حسب «رويترز» العقود الآجلة لخام «برنت» القياسي بنسبة ٠,١٩ بالمئة إلى ٧٤,٥٣ دولاراً للبرميل، بحلول الساعة ٠٩:٣٠ بتوقيت موسكو، فيما ارتفعت العقود الآجلة للخام الأميركي «غرب تكساس الوسيط» بنسبة ٠,١٠ بالمئة إلى ٧١,٣٦ دولاراً للبرميل.

المعادن الثمينة

في الغضون تراجع سعر الذهب، يوم أمس، كما سجلت أسواق الأسهم الرئيسية في الولايات المتحدة تراجعاً قبل جلسة يوم الثلاثاء حيث يستعد مجلس الشيوخ للتصويت رسمياً على رفع حد الاقتراض الفيدرالي، مع استمرار المناقشات حول الموافقة على قانون إعادة البناء الأفضل قبل عطلة عيد الميلاد.

وعلى صعيد التداولات، هبط سعر الذهب بنسبة ٠,٧٢ بالمئة ليتداول بسعر ١,٧٨٤,٤٥ دولاراً للأونصة. في الساعة ١٢:٣٦ بتوقيت غرينتش. في الوقت نفسه تراجعت الفضة بنسبة ٠,٦٢ بالمئة لتصل إلى ٢٢,١٧ دولاراً للأونصة. بعد دقيقة واحدة، هبط البلاتين بنسبة ٠,٠٢ بالمئة لتبلغ قيمته ٩٣١,٨٤ دولاراً للأونصة. كما ارتفع البلاديوم بنسبة ٣,١ بالمئة إلى ١,٦٩٠,٥٥ دولاراً للأونصة.

الحكومة تطالب كل الجهات بتزويد هيئة الاستثمار بسلسلة الإنتاج

دياب لـ«الوطن»: صندوق للاستثمار فكرة تستحق الدراسة والعمل عليها

| علي محمود سليمان

بين مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب أنه وخلال الجلسة الأخيرة للمجلس الأعلى للاستثمار تم التوجيه من رئيس مجلس الوزراء لكل القطاعات والوزارات لتوافي هيئة الاستثمار بسلسلة الإنتاج للمشاريع التي هي بحاجة لتطويرها ليتم العمل عليها ضمن خريطة الاستثمار للمرحلة القادمة.

وأوضح دياب في تصريحه لـ«الوطن» أن التوجه نحو الاستثمار في المرحلة القادمة هو أمر حتمي ولدينا فرصة كبيرة لإعادة رسم ملامح الخريطة الاستثمارية وتوجيه الاستثمارات باتجاه المشاريع التي تشكل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني بما يدعم مرحلة إعادة الإعمار، مشيراً إلى أن القانون ١٨ قد رسم ملامح الخريطة الاستثمارية من حيث الأهداف التي نص عليها ومن خلال المشاريع التي منحها سلة حوافز متنوعة سواء كانت حوافز مالية أم ضريبية أو إجرائية أو غيرها، حيث حدد القطاعات التي لها أولوية وحدد بعض الأنشطة المهمة مثل استخدام التقنيات ذات المحتوى الرقمي المرتفع للمشاريع والتركيز على استثمار براءات الاختراع والاستفادة منها ومنحها التسهيلات والحوافز.

ولفت دياب إلى أن هيئة الاستثمار قامت بإعداد برنامج تنفيذي بما يحقق أهداف القانون من خلال وضع منهجية للخريطة الاستثمارية في سورية متضمنة نموذجاً للفرصة الاستثمارية وما مكونات نجاحها والمشاريع المستهدفة وفق قانون الاستثمار وذلك وفق دراسات تقوم بها الجهات المعنية بالاستثمار.

وأضاف دياب إنه ووفق إستراتيجية هيئة الاستثمار فإن الهدف الأساسي هو المحافظة على الاستثمارات القائمة وتسريع عملية تنفيذها من خلال تحسين كل الإجراءات وإعطاء التسهيلات لأي مشروع يريد تطوير خطوط الإنتاج أو يوسعه وذلك بهدف تسريع عجلة الإنتاج.

مع التركيز على ثلاثة قطاعات أساسية وهي القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع الطاقة بشقيه الطاقة التقليدية والمتجددة. حيث منح القانون ١٨ حوافز ضريبية وإعفاءات ضريبية بشكل دائم للقطاع الصناعي بشقيه التحويلي والإستخراجي، ويجب الإشارة إلى أهمية القطاع الاستخراجي، لأننا نملك ثروات وموارد طبيعية غنية في سورية وإذا تم استغلالها الاستغلال الأمثل، فإنها ستحقق قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد الوطني وبالأخص عندما نصل لمرحلة تصنيع هذه المواد والموارد وتحقيق القيمة المضافة منها.

أما بما يخص قطاع الطاقة فإن هناك تركيزاً كبيراً عليه وخاصة لناحية مشاريع الطاقة المتجددة سواء الشمسية أم الريحية، ومؤخراً تم منح ثلاث إجازات استثمار لمشاريع تعنى بالطاقة المتجددة ونعمل على تسريع تنفيذها، إضافة إلى مشاريع صناعية مهمة ولدينا طلبات لمشاريع إستراتيجية أخرى.

وأشار مدير هيئة الاستثمار إلى أن البنى التحتية هي الأساس لأي استثمار والدولة تعمل على تأمين البنى التحتية في المدن والمناطق الصناعية والحرفية ولكن هذا الأمر يرهق الدولة بأعباء مالية كبيرة، ولذلك فقانون الاستثمار حافظ على هامش مرونة لاستهداف أي مشروع يلبي احتياجات البنى التحتية، وهناك توجه حكومي لتوحيد المرجعية للاستثمار في التطوير العقاري والاستفادة من القانون ١٨ لنخفض التكلفة على المستثمر حتى نصل إلى أن تكون هيئة الاستثمار السورية هي البوابة والمرجعية الوحيدة للمستثمر.

وحول المرجعية الحقيقية لقانون الاستثمار فقد أوضح دياب أنه يجب ملاحظة أن فترة التأسيس لأي مشروع استثماري هي ست سنوات ومع صدور القانون ١٨ اختلفت آلية الترخيص بشكل جذري حيث كان التعاون مع جميع الوزارات لوضع إستراتيجية واضحة للاستثمار وتم تخفيض مدة الحصول على إجازة الاستثمار إلى ٣٠ يوماً فقط متضمنة الحصول على كل الموافقات والتراخيص. وخلال ست جلسات عقدها مؤخراً المجلس الأعلى للاستثمار تمت متابعة المشاريع التي حصلت على إجازات الاستثمار إضافة لدراسة الطلبات التي قدمت لهيئة الاستثمار للحصول على الموافقات والتراخيص، وقد وجه رئيس الحكومة بضرورة الإسراع بتأسيس المشاريع من كل الجهات المعنية.

وفيما يتعلق بصعوبات تمويل المشاريع الاستثمارية، أشار دياب إلى أن التسهيلات الائتمانية موجودة سواء كانت من مصارف محلية أم مصارف أجنبية وفق ما نص عليه القانون ومن خلال الآلية التي وضعها مصرف سورية المركزي، وقال: لكن ما نحن بحاجه إليه اليوم هو تطوير لآلية العمل المصرفي لنتمكن من تمويل هذه المشاريع ونسهل عملها من خلال الضمانات التي يقدمها المستثمر ويمكن الاستفادة من اعتبار المشروع ضامناً للتسهيلات الائتمانية والمصرفية، ولذلك يجب تطوير النظام المصرفي.

وحول فكرة إقامة صناديق الاستثمار، رأى دياب أنها فكرة جيدة وبعض الدول نفذتها وهي تساعد على تنفيذ بعض المشاريع النوعية وهي تجربة تستحق الدراسة والعمل عليها خلال الفترة القادمة من خلال إيجاد صندوق استثماري والاستفادة من تجارب الدول التي طبقت هذه الفكرة.

بمبلغ ١٣٣٢٥ مليار ليرة مجلس الشعب يقر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٢

وزير المالية: الدعم الاجتماعي سياسة ثابتة لن يُمس بها والحكومة بصدد تنفيذ مقاربة جديدة لإيصاله إلى مستحقيه

| الوطن

أقر مجلس الشعب، أمس، مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢ وأصبح قانوناً.

وحدد مشروع القانون اعتمادات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٢ بمبلغ إجمالي وقدره ١٣ ألفاً و٣٢٥ مليار ليرة سورية حيث حددت اعتمادات العمليات الجارية بـ١١ ألفاً و٣٢٥ مليار ليرة سورية واعتمادات العمليات الاستثمارية بـ٢٠٠٠ مليار ليرة سورية فيما بلغ إجمالي العجز ٤١١٨ مليار ليرة سورية.

وأوصت لجنة الموازنة والحسابات في تقريرها حول مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ بتعديل نظام العقود الصادر بالقانون رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ أو إحداث ملحق بهذا القانون في حال عدم إمكانية التعديل يتناسب مع ظروف الأزمات والحروب مبينة أن نظام العقود يعرقل تنفيذ الموازنة الاستثمارية في عدد كبير من مواده وخاصة المتعلقة بطرق وأساليب تأمين احتياجات القطاع العام.

وطالبت اللجنة بالعمل على رفع الرواتب والأجور للعاملين في الدولة وفتح سقف الراتب المقطوع لجميع الفئات ورفع الحد الأدنى المعفى من ضريبة الدخل على الرواتب والحد من الارتفاع المتتالي في الأسعار ثم العمل على تخفيضها والتركيز على تشجيع الإنتاج وإعادة النظر بالاستجرار المركزي لأنه لم يؤد إلى تأمين احتياجات الجهات العامة وخاصة المشافي من الأدوية والمستلزمات الطبية وتعديل المرسوم رقم ٤٨ لعام ٢٠١٥ القاضي باقتطاع نسبة ١٠ بالمئة من التعويضات الدورية بما يتوافق مع المراسيم الأخيرة المتعلقة بزيادة التعويضات لبعض فئات العاملين.

وأكدت اللجنة ضرورة الاستمرار في مشاريع أتمتة العمل بمختلف الوزارات والجهات العامة كونها تؤدي إلى تحسين الأداء والحد من الهدر والفساد والعمل على استثمار العقارات والأراضي والمنشآت العامة غير المستثمرة كونها تعزز موارد الدولة مشددة على ضرورة موافاتها بما تم تنفيذه من هذه التوصيات حول موازنتي ٢٠٢١ و٢٠٢٢.

وفي تصريح للصحفيين أكد وزير المالية الدكتور كنان ياغي أن الدعم الاجتماعي هو سياسة ثابتة لن يتم المس بها وهو يقدر في الموازنة بمبلغ ٥٥٢٩ مليار ليرة سورية والحكومة بصدد تنفيذ مقاربة جديدة لموضوع الدعم بهدف إيصاله إلى مستحقيه.

ولفت الوزير ياغي إلى وجود تحسن كبير بالإيرادات الجارية منذ بداية العام يقدر بنحو ١٠٠٠ مليار ليرة نتيجة تطوير منظومة عمل الإدارتين الضريبية والجمركية وعمل الوزارة بشكل عام ويتم السعي مع باقي الوزارات لتعزيز الإيرادات الاستثمارية.

> تحسن كبير بالإيرادات الجارية منذ بداية العام يقدر بنحو ١٠٠٠ مليار ليرة

رفعت الجلسة التي حضرها وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب عبد الله عبد الله إلى الساعة الـ ١١ من صباح اليوم.

«المركزي» يحرّر سقف السحب اليومي الخاص بحسابات مبيعات نقاط البيع الإلكترونية

مدير في القطاع المصرفي لـ«الوطن»: مع بداية العام سوف ينضم «التجاري» و«العقاري» إلى الخدمة

| عبد الهادي شباط

أصدر مصرف سورية المركزي تعميماً إلى المصارف العاملة حرر بموجبه سقف السحب اليومي من حسابات التجار الخاصة بحصيلة مبيعات أجهزة نقاط البيع المنفذة إلكترونياً والمحددة بشكل منفصل عن بقية الحسابات المصرفية للتجار المذكورين.

وبيّن تعميم المركزي الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أن فتح هذه السقوف جاء استجابة للطلبات الواردة إلى المصرف (المركزي) بخصوص رفع سقف السحب النقدي اليومي من حسابات التجار المقدمين لخدمة نقاط البيع المخصصة لهذه الخدمة وبهدف التشجيع على استخدام قنوات الدفع الإلكتروني عن طريق أجهزة نقاط البيع.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين مدير في القطاع المصرفي أنه بدأ تنفيذ هذه الخدمة من قبل بعض المصارف الخاصة على التجار الراغبين في التعامل مع هذه الخدمة على أن يدخل المصرفان التجاري والعقاري على خط هذه الخدمة مع بداية العام القادم وبعدها يتم دخول باقي المصارف العامة بشكل تدريجي.

وأوضح المدير أن المقصود من التعميم هو السماح للتاجر بأن يحصل على قيم المبيعات التي تمت عن طريق نقاط البيع والتي تم تحويلها إلى حسابه المصرفي، وذلك عبر سحب قيم هذه المبيعات التي دخلت لحسابه نقداً من المصرف.

ولفت إلى وجود شركتين للدفع الإلكتروني تعملان حالياً على تأمين هذه الخدمة لدى التجار والربط الشبكي وتفعيل هذه النقاط لدى المصارف.

وتوقع أن يكون هناك توسع في انتشار وتطبيق لهذه الخدمة خلال المرحلة المقبلة وخاصة للفعاليات الخدمية والتجارية الحيوية مثل المولات والأسواق الرئيسة وانسحاب ذلك تباعاً على بقية الفعاليات التجارية ومنها صالات ومراكز السورية للتجارة وغيرها.

وفي اتصال هاتفي مع عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق بين أن هذه الخدمة مهمة وتوفر على المستهلكين حمل النقود والتعامل بها وإحلال التعامل بالبطاقة بدلاً عن ذلك وهي عملية حضارية وأن تعميم المصرف المركزي بفتح سقف السحوبات للتجار الذين لديهم نقاط البيع يسهم في تشجيع التجار على التعامل مع نقاط البيع وتفعيلها والتوسع باستخدامها.

ورأى الحلاق أن الكثير من المستهلكين يرغبون في التعامل والشراء من المحال التي لديها نقاط بيع، وأوضحاً أن معظم الفعاليات التي لديها حالياً نقاط بيع هي المطاعم وبعض السوبر ماركات وغيرها من منافذ البيع.

وعن صعوبة فتح الحسابات لدى المصارف بين أنه رغم وجود بعض الصعوبات إلا أن هناك جهداً واضحاً في القطاع المصرفي لتأمين هذه الحسابات لمن يرغب لكن التوسع بالدفع الإلكتروني مسألة حتمية ولابد أن يتم التعامل معها بمرونة خاصة لجهة وجود ثقافة مجتمعية تشجع على التعامل بالدفع الإلكتروني والتوسع في تطبيقاته في مختلف المجالات.

واعتبر الحلاق أن تحديد سقف السحوبات من المصارف كان بالأصل لغرض محدد وأنه في حال تم الوصول لهذا الغرض لابد من تعديل هذا التوجه والعودة لفتح سقوف السحوبات بما يتيح انسيابية أكثر في التعاملات النقدية.

> عضو في غرفة تجارة دمشق: فتح سقف السحوبات يشجع التجار على التوسع في استخدام نقاط البيع